ملتقى المناقصات للمشاريع الصغيرة ناقش «الفراغات التشريعية» و«المجاملات السياسية»

الطبطبائي: قياديون بالدولة لا يستوعبون أهمية المشاريع الصغيرة

■ مجلس الأمة يراقب آلية تطبيق قانون المناقصات.. «القوانين تكون جميلة أحياناً.. لكن تطبيقها صعب» ■ العيسى: ترسية المناقصات على الشركات المدرجة.. فالشعب أحق بالمليارات التي تُصرف سنوياً

النائب عمر الطبطبائي وعبدالوهاب العيسى وفيصل السعيد خلال جلسة الفراغات التشريعية

الخنجي والصالح خلال المناظرة

طارق عرابي

أكد عضو مجلس الأمة النائب عمر الطبطبائي ان قانون المناقصات المركزية رقم 74 لسنة 2019 وتعديلاته، كان بمنزلة حلم لكثير من الشباب الكويتي، وأن هذا القانون لم يكن ليصدر لولا حماس وإصرار مجموعة من الشباب الكويتي الجاد الذي ظل يضغط في اتجاه إقرار مثل هذا القانون المهم.

وأضاف خلال مشاركته في ملتقى المناقصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تنظمه شركة امتداد تحت رعاية الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وبرعاية إعلامية من صحيفة «الأنباء»، أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أساس اقتصاد أغلب الدول الاقتصادية، مؤكدا انه شخصيا وعدد من زملائه في اللجنة المالية بمجلس الامة على قناعة تامة بهذا الامر، لذا حرصوا على فتح أبواب اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس للقاء الشباب والشابات الكويتيات ودعم مطالبهم في هذا الخصوص.

ولفت الطبطبائي خلال الجلسة التي كانت بعنوان «مناقشة الفراغات التشريعية»، إلى أن القانون شهد بالفعل مناقشات مطولة ومعارضة شديدة من قبل بعض شرائح التجار، إلا أنه وبفضل إصرار الشباب الكويتي، نجح مجلس الامة في إصدار القانون الذي سيكون داعما لشريحة المبادرين من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ورأى أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في إصدار القانون، وإنما في مدى تطبيقه، مبينا أن مجلس الامة يعمل حاليا على مراقبة آلية تطبيق القانون، ومراقبة ثقافة قيادي الدولة الذين لم يستوعبوا حتى الآن معنى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد، مضيفا: «القوانين تكون جميلة أحيانا.. لكن تطبيقها صعب».

ولفت إلى أن الموضوع يعتبر «ثقافة مجتمع»، وثقافة حكومة، وثقافة رئيس مجلس وزراء، فنحن نعيش في دولة تتحدث عن مركز مالي وتحرير الاقتصاد، ومع ذلك ليس لديها أراض صناعية لتنفيذ المشاريع عليها، ناهيك عن الرخص الصناعية التي تستغرق سنوات طويلة قبل أن تصدر.

من جانبه، قال عبدالوهاب العيسى، ان الكويت تسعى على كافة الاصعدة النيابية والوزارية وحتى القيادة السياسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدليل تأسيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم إصدار القانون رقم 74 لسنة 2019 وتعديلاته، مبينا أن القانون الحالي يسير في الاتجاه الصحيح.

وأضاف ان المشكلة لا تكمن في إصدار القانون بحد ذاته، وإنما تكمن في تعريف ووصف المشروع الصغير، حيث جاء تعريف المشروع الصغير على أنه المشروع المعتمد من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي أصبح القانون هو الذي يختار من هو المشروع الصغير من عدمه.

ومضى العيسى يقول ان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جاء بعد ضغط سياسي بسبب ظروف الربيع العربي، حيث كان يهدف إلى إشغال الشباب بأعمال ومشاريع خاصة، وصناعة وظائف جديدة لهم، وتنويع سوق العمل، حيث أمر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتأسيس الصندوق برأسمال ملياري دينار، ليصبح بمنزلة أكبر صندوق على مستوى العالم.

وتابع: «إشكاليتنا ليست مع الصندوق أو فكرته أو إدارته أو ميزانيته، إنما تكمن المشكلة في الشق التنفيذي الذي يتم على أساسه اختيار ودعم المشروع الصغير، ففي كل دول العالم يتم دعم مشاريع ينجح بعضها ويفشل بعضها الآخر، ولكي تنجح فكرة الصندوق، فيجب عدم النظر إلى دراسات الجدوى كعنصر أساسي، لأن دراسات الجدوى لا تضمن نجاح المشاريع العملاقة، فالشركات العملاقة جاءت من خلال مبادرين مجازفين وأفكار مجنونة لم يتوقع لها النجاح أبدا عند بداية طرحها».

وأضاف أنه بسبب الآلية التي طبقها الصندوق، وبسبب الشروط العديدة التي وضعها، تحول دوره من إيجاد فرص عمل للكويتيين إلى صنع وظائف للوافدين، حيث أصبح صاحب المشروع الصغير يتفرغ لإدارة مشروعه ليقوم بتوظيف عدد من العمالة الوافدة للتنفيذ، بمعنى أن المشروع الصغير لم يوظف سوى شخص كويتي واحد.

وأكد العيسى أنه لا يقصد بكلامه هذا المجازفة بأموال الصندوق لتمويل الأفكار «المجنونة» من دون حسيب أو رقيب، فأموال الصندوق هي أموال عامة والمال العام خط أحمر، لكنه دعا الى العمل على خلق آلية جديدة متوسطة تعمل على دعم المشاريع الخلاقة وامتصاص الصدمات في حال فشلها (لا قدر الله).

وقال إن الكويت غنية بطاقاتها الشبابية القادرة على الإنجاز، لكن المشكلة الحقيقية هي في كيفية استثمار هذه الطاقات وتحفيزها على المبادرة بتقديم الأفكار من دون الخوف من السجن والغرامة، واقترح في هذا الصدد أن يتم تقسيم المبادرين إلى قسمين، الأول ذلك الذي يبحث عن «الكاش»، والثاني الذي يبحث عن «الدعم اللوجستي»، فالذي يبحث عن «الكاش» يمكن تحويله إلى القطاع الخاص، ودعم المبادر الذي يبحث عن الدعم اللوجستي من خلال توفير الأرض أو الموقع بأسعار رمزية.

وفي نهاية حديثه، اقترح العيسى أن تتم ترسية المناقصات الحكومية الضخمة على الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مبينا أن الشعب الكويتي هو الأحق بمليارات الدنانير التي تصرف سنويا على المناقصات دون أن يستفيد منها الشعب، وطالب أعضاء مجلس الأمة والحكومة الكويتية بضرورة تبني هذا المقترح حتى يستفيد المواطن العادي من هذه المليارات، مبينا أنه من غير المعقول أن يتم تحويل كل المواطنين إلى تجار وأصحاب مشاريع، بينما يمكن لجميع المواطنين الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في السوق.

أما رائد الأعمال فيصل السعيد، فقال ان مشكلة الفراغات التشريعية هي مشكلة موجودة في العديد من القوانين الكويتية، ومن بينها قانون المناقصات الجديد، مؤكدا أن هذا القانون لن يطبق، بل وإنه من الصعب تطبيقه على أرض الواقع، خاصة أن الكثير من المسؤولين والقياديين في وزارات الدولة ليس لديهم علم بهذا القانون، خاصة لدى القطاع النفطي الذي يعتبر بمنزلة خط أحمر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يضع القطاع النفطي شروطا تعجيزية أمام المبادرين الراغبين في دخول هذا القطاع.

وأضاف أن الكويت لديها حاليا نحو 400 ألف شاب سيدخلون إلى سوق العمل خلال 10 سنوات، وهذا يعني أنها أمام مشكلة كبيرة عليها الاسراع في حلها منذ الآن.

مناظرة ونقاش

في الجلسة الثالثة التي خصصت كمناظرة ونقاش تحت عنوان «الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة، مجاملة سياسية أم منفعة اقتصادية»، أكد رائد الأعمال والمستشار التجاري عبدالله الخنجي أن المناقصات الحكومية ليست حكرا على الكبار، فهذا الاعتقاد خاطئ وهو اعتقاد سلبي لا يمت إلى الواقع بصلة.

وأشار إلى الحكومة تطرح سنويا مناقصات بقيمة ملياري دينار، 60٪ منها يخصص لشركات خارجية، و40٪ لشركات محلية، وان شريحة كبيرة من الشباب الكويتي فازوا في بعض هذه المناقصات على الرغم من كونهم شركات صغيرة ومتوسطة، من دون أي واسطة أو «رشوة».

وقال الخنجي إن الدولة سخرت قوانين جديدة للشركات الصغيرة، وعلى الشباب السعي وراء هذه المناقصات والنشاط الذي يعملون فيه، وسيجدون ان صاحب الكفاءة سيتم تمكينه من الاستفادة من هذه المناقصات.

وأضاف: «نحن في دولة مؤسسات، وهناك كثيرون حصلوا على دعم من الصندوق وشاركوا في مناقصات من دون أي مجاملة سياسية أو وساطات وتدخلات من قبل أعضاء مجلس الأمة أو سياسيين، حيث أتاح قانون المناقصات الجديد الفرصة أمام المبادرين من خلال عدد من الخطوات من بينها المرونة في التصنيف والأولوية في الترسية وإلغاء رسوم شراء المناقصة.

مجاملات سياسية

من جانبه، قال زميل مستشاري ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة، أحمد الصالح، ان دعم المشروعات الصغيرة في الكويت لا يعدو كونه مجرد مجاملات سياسية، بدليل التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة بشأن مخالفات الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة، والتي أشارت في اكثر من مناسبة إلى عدد من المخالفات الجسيمة كان من بينها وجود مشاريع تم تمويلها دون موافقات اللجان، والتمويل يتم تحت سقف مقولة «هذا ولدنا»، فضلا عن عدم وجود آلية معينة للموافقات ولرفضها، كما أن بعض أعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني غير متخصصين.

وأكد الصالح أن كل مجالس إدارات الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة السابقة والحالية بما فيها الإدارة التنفيذية أتت عن طريق المحاصصة السياسية، بدليل استقالة 3 مديرين للصندوق خلال فترة زمنية قصيرة.

بدون ضمان ولمدة 5 سنوات بمشاركة 10 جهات عالمية بينها بنوك ومديرو اكتتاب ووكلاء استثمار

«ألافكو» تتسلم الدفعة الأخيرة من مرابحة بـ 600 مليون دولار

أعلنت شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات، عن تسلم الدفعة الأخيرة بقيمة 80 مليون دولار، المندرجة ضمن صفقة المرابحة غير المضمونة البالغ قيمتها الإجمالية 600 مليون دولار لمدة 5 سنوات، لتتكلل بذلك اتفاقية تمويل المرابحة بالنجاح المتوقع.

وقالت الشركة في بيان لها، إن هذه هي المرحلة الأخيرة في اتفاقية تمويل المرابحة التي تم توقيعها بمشاركة 10 بنوك ومديري للاكتتاب ووكلاء الاستثمار محليا وعالميا وذلك بتاريخ 24 يونيو 2019، والتي بلغت قيمتها حينذاك 470 مليون دولار.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة ألافكو عادل البنوان: «تأتي اتفاقية المرابحة بهدف تغطية التكاليف التشغيلية والرأسمالية المترتبة على تطبيق استراتيجية الشركة المتعلقة بتعزيز الأداء التشغيلي والتوسع الجغرافي للأعمال». وأشار البنوان الى أن نموذج أعمال الشركة قائم على الشراكات الاستراتيجية التي تربط الشركة مع كبار مصنعي الطائرات في العالم وعلى رأسهم شركتا ايرباص وبوينغ، فضلا عن توفير خدمات التأجير التشغيلي وإعادة التأجير لأكبر شريحة ممكنة من العملاء على مستوى خطوط الطيران المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك توفير الحلول التمويلية المبتكرة، مستندين الى فريق عمل خبير ومتمرس في هذا القطاع وشبكة علاقات واسعة النطاق، إضافة إلى تعزيز عمليات شركتها التابعة في ايرلندا الواقعة في المركز العالمي لصناعة تأجير الطائرات.

عادل البنوان

البنوان: صفقة التمويل تأتي انسجاماً مع إستراتيجية التوسع في الأعمال التشغيلية

وأضاف البنوان: «نحن سعداء بالتعاون والحرفية اللذين قدمتهما لنا كبرى المؤسسات التمويلية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي في سبيل إتمام هذه الصفقة بالنجاح المتوقع، الأمر الذي يؤكد مدى الثقة في نموذج أعمالنا. وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الى جميع من شارك وساهم في انجاح هذه الصفقة، وكذلك الشكر موصول لجميع أصحاب المصلحة من مستثمرين ومساهمين وعملاء على ثقتهم الغالية في ألافكو».

من ناحية أخرى، أضافت الشركة خلال بيانها، أن قيمة التمويل في الشريحة الاولى والتي حصلت الشركة عليها في 24 يونيو 2019 بلغت 270 مليون دولار. وفي 18 ديسمبر 2019، تسلمت ألافكو الشريحة الثانية من التمويل بقيمة 250 مليون دولار، من القيمة الإجمالية للتسهيلات الائتمانية البالغة 470 مليون دولار آنذاك. فيما تضمنت الشريحة الثانية إدخال التزامات إضافية من قبل بنكين جديدين لم يشاركا في تمويل الشريحة الاولى ما أدى إلى زيادة إجمالي مبلغ التمويل من 470 مليون دينار الى 520 مليون دولار. وشارك في صفقة التمويل 10 جهات تمويل وبنوك محلية وعالمية، مرتفعا من 8 مؤسسات بنكية شاركوا في بداية الصفقة. حيث أدار اتفاقية المرابحة كل من البنك الأهلي الكويتي وبنك HSBC الشرق الأوسط باعتبارهما منسقين ومديرين للاكتتاب. فيما شارك بنك وربة في إدارة الاكتتاب وكوكيل للاستثمار وكمنظم رئيسي، وكل من بنك الكويت التجاري وبنك البحرين الوطني وبنك الكويت الدولي وبنك أبوظبي الأول كمنظمين رئيسيين للصفقة، كذلك شارك بنك الخليج وبنك التنمية الكوري وبنك المشرق في هذه الصفقة، بينما كان بنك أبوظبي الأول وكيلا عالميا لترتيب صفقة التمويل. ويندرج التمويل في إطار كيان لأغراض خاصة، تشكل في سوق أبوظبي العالمي ومضمون من قبل شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات.

«البورصة» نظمت ندوة للتوعية بأهمية تقارير الحوكمة

في خطوة تعيد التأكيد على التزامها بالمساهمة في بناء سوق رأس مال مستدام، نظمت بورصة الكويت مؤخرا ندوة بالتعاون مع شركة (MSCI)، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمؤشر (MSCI ESG).

وشهدت ورشة العمل، التي أقيمت في فندق جي دبليو ماريوت في مدينة الكويت في 22 يناير الجاري، حضور قرابة 250 شخصا من كبار المسؤولين التنفيذيين لكافة الشركات المدرجة وغيرها من الشركات ذات الصلة بسوق المال في الكويت.

وسلطت الندوة الضوء على العوامل المختلفة التي يجب على الشركات أخذها بعين الاعتبار عند تصنيف معلومات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في تقارير الاستدامة الخاصة بها. ومن ثم يقوم مؤشر ام اس سي آي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بهذه المقاييس للمستثمرين استنادا إلى 10 موضوعات مختلفة عبر أركان الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الثلاثة، مثل تغير المناخ، والموارد الطبيعية، والتلوث والنفايات، ورأس المال البشري، ومسؤولية المنتج، وحوكمة الشركات.

وتعليقا على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد العصيمي: «أثبتت الدراسات أن الاستثمار في الشركات ذات التقييم المرتفع في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يعود بنتائج مالية أفضل من نظيراتها، بالإضافة الى التطور المتسارع الحاصل في سوق رأس المال الكويتي على مر السنوات القليلة الماضية والذي عمل بدوره على تحويل السوق الى وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. ومع إدراج الكويت في تصنيف الأسواق الناشئة لمؤشر ام اس سي آي، فمن المتوقع أن نشهد تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الاستثمارية في الفترة القادمة، كما شهدناها عند إدراج الكويت في مؤشر فوتسي راسل وستاندرد آند بورز داو جونز. وللاستفادة من هذه التدفقات على الوجه الأمثل، يتعين على الشركات المدرجة الامتثال لسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتلبية الطلب المتزايد على تقارير الاستدامة التي تتسم بالشفافية والفعالية من المستثمرين. ومما لا شك فيه أن الإفصاح السليم عن متطلبات هذه الاعتبارات سيساعد الشركات على الارتقاء بأدائها وزيادة قدرتها التنافسية، الأمر الذي يترتب عليه تحسين جاذبيتها للمستثمرين المؤسسيين على المدى الطويل».

نتيجة النزاع التجاري الذي قلص الاستهلاك العالمي للنفط في 2020

«ميد»: جهود «أوبيك +» لخفض الإنتاج لن تنجح في رفع أسعار «برنت»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد انه مع الخطوة الأولى التي اتخذت تطبيقا للاتفاق الأميركي ـ الصيني، فانه يتعين على الجانبين التحرك بسرعة لحل نزاعهما التجاري، الذي سيؤدي في النهاية إلى خفض الطلب على النفط الخام.

وأضافت انه بعد أقل من شهر على بداية العام الجديد، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا ـ بالفعل أزمتين على الساحة الجيوسياسية تحمل كل منهما إمكانية هز أسواق النفط وزيادة أسعار النفط الخام، لكن من المدهش أن تأثير هذين الحدثين كان قصير الأجل.

ففي أعقاب اغتيال القائد الإيراني قاسم سليماني في غارة جوية أميركية في بغداد في 3 يناير، ارتفع سعر خام برنت القياسي العالمي بما يصل إلى 4,6٪ ليصل إلى ذروته عند 69,3 دولارا للبرميل، وهو أعلى سعر يسجله منذ مايو 2019، وفي 20 يناير، ارتفع خام برنت بنسبة 1٪ فقط خلال التعاملات المبكرة، حيث بلغ 65,5 دولارا للبرميل، بسبب الصراع الدائر في ليبيا، ما هدد بتعطيل إمداد السوق بنحو 800 ألف برميل يوميا.

ويشير الرد الخافت لأسواق النفط على مثل هذه الحوادث الإقليمية، والتي تسببت فقط في طفرات طفيفة في أسعار النفط الخام، إلى أن سوق النفط بات يتحرك الآن، أكثر من أي وقت مضى، مستمدا الدفع من التصورات حول العرض والطلب.

الرادع الحقيقي

اهتز اقتصاد العالم بشكل خاص بسبب الحرب التجارية الأميركية ـ الصينية المستمرة التي خلقت صراعا بين أكبر اقتصادين في العالم وكان لها تأثير عالمي دائم وغير مستقر، مع انها بدأت كنزاع على التعريفات الجمركية في يناير 2018 ومن ثم تصاعدت إلى حرب تجارية شاملة، وقد أدت إلى إضعاف الطلب العالمي على النفط الخام بشكل كبير، إلى حد أن الأمر سيستغرق بعض الوقت لكي ينتعش الطلب من جديد.

ووقع الجانبان صفقة «المرحلة الأولى» في 16 يناير التي سترفع الصين بموجبها واردات الطاقة بمقدار 52,4 مليار دولار عن مستويات عام 2017 على مدار العامين المقبلين. ومع ان اتفاق هذه المرحلة كان موضع ترحيب من قبل الاقتصاد العالمي باعتباره خطوة أولى ضرورية، فمن المحتمل أن يكون تأثيره متواضعا على أسواق النفط، إذ تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن متوسط إنتاج النفط العالمي المقدر بنحو 102,37 مليون برميل يوميا في عام 2020 سيبقى اعلى من متوسط الاستهلاك المتوقع البالغ 102,11 مليون برميل يوميا.

واعتبرت المجلة تداعيات النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلى حد كبير سببا في ضعف الاستهلاك العالمي من النفط الخام في عام 2020، ما قد يعني انه برغم جهود تحالف أوبيك + لخفض الإنتاج إلى 2,1 مليون برميل يوميا خلال الربع الأول من عام 2020، فان ذلك لن ينجح في رفع أسعار خام برنت.

ومع أن الوضع الجيوسياسي في مينا، فضلا عن الاضطرابات المدنية والسياسية في كثير من دول المنطقة المنتجة للنفط يزال يشكل خطرا جسيما يهدد بوقف الإمدادات، فإن أسعار النفط لا تظهر أكثر من ردود أفعال سريعة على أحداث أمنية.

وختمت ميد بالقول إن مهمة تحفيز الاقتصاد العالمي، وبالتالي خلق المزيد من الطلب على النفط الخام تقع في المقام الأول على عاتق الولايات المتحدة والصين، حيث انه من اجل الحيلولة دون المزيد من التباطؤ، يجب على البلدين تفعيل جهودهما ـ وبسرعة ـ لزحزحة الاقتصاد العالمي عن حافة الركود.